

Distr.: General
29 December 2016
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية في شباط/فبراير ٢٠١٦ (انظر المرفق). وقد أُعد هذا التقرير تحت إشرافي بعد التشاور مع أعضاء المجلس الآخرين.

وأرجو ممتناً تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رافائيل راميريز

السفير

الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية

لدى الأمم المتحدة



الرجاء إعادة استعمال الورق

300117 250117 16-23137 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية فنزويلا البوليفارية لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية (شباط/
فبراير ٢٠١٦)

مقدمة

خلال شهر شباط/فبراير ٢٠١٦، عقد مجلس الأمن ٢١ جلسة مفتوحة و ١٨
مشاورة مغلقة، جرى ١٤ منها في إطار البند المعنون "مسائل أخرى". واتخذ المجلس ستة
قرارات وأصدر بيانا رئاسيا واحدا وسبعة بيانات صحفية. وعقد المجلس مناقشة معنونة
"أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن"، ومناقشة مفتوحة معنونة "احترام مبادئ
ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين"،
ومناقشة مفتوحة معنونة "بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام".

ووفقا لممارسة المنظمة، استهلّت جمهورية فنزويلا البوليفارية رئاستها، في اليوم
الأول من الشهر، بعرض برنامج العمل الذي حظي بترحيب أعضاء مجلس الأمن والذي
اعتمد في جلسة مغلقة.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ٥ شباط/فبراير، وبناء على طلب من جمهورية فنزويلا البوليفارية، عقد المجلس
مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" للاستماع إلى إحاطة قدمها الأمين
العام المساعد للشؤون السياسية، ميروسلاف ينتشا، بشأن التطورات المستجدة، وتحديد
الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية وعمليات هدم المنازل التي تضر بالفلسطينيين. وأفاد الأمين
العام المساعد في إحاطته الإعلامية بأن عدد عمليات الهدم في عام ٢٠١٦ قد تجاوز فعلا
بنسبة ٢٥ في المائة مجموع عدد عمليات الهدم في عام ٢٠١٥، مما أدى إلى تشريد مئات
الأشخاص في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وقدم أيضا تفاصيل عن أعمال العنف الأخيرة التي
تضرر منها كلا الجانبين.

وأدان أعضاء المجلس الحوادث العنيفة بغض النظر عن مرتكبيها. ولاحظوا أيضا مع
القلق أن توسيع المستوطنات يزيد الحل على أساس وجود دولتين استعصاءً على التطبيق، وأن
الوضع الراهن لا يُحتمل ولا يفضي إلى تهينة مناخ يمكن من استئناف محادثات مجدية. وأعرب

أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي تبذلها المجموعة الرباعية. وعمّم أحد الوفود مشروع بيان صحفي، ولكن لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنه.

وفي ١٦ في شباط/فبراير، بناء على طلب من جمهورية فنزويلا البوليفارية، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، جيفري فيلتمان، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وأشار وكيل الأمين العام في إحاطته الإعلامية إلى أن الاتجاه العام على أرض الواقع لم يتغير منذ الإحاطة الإعلامية التي قُدمت في ٥ شباط/فبراير، وأن الحوادث العنيفة ما زالت تقع بوتيرة مقلقة. وأبلغ عن قيام إسرائيل في الآونة الأخيرة بتكثيف أنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك هدم المباني الفلسطينية، وقدم تفاصيل عن أعمال العنف الأخيرة. وأشار إلى ارتفاع حدة التوتر على أرض الواقع، فناشد أعضاء المجلس أن يتعاونوا على تهدئة أجواء المواجهة بين الطرفين. وأكد وكيل الأمين العام أن هذه الاتجاهات تشكل خطراً على التوصل إلى حل على أساس وجود دولتين.

وأدان أعضاء المجلس مرة أخرى العنف بغض النظر عن مرتكبيه. وأيد بعض الأعضاء مقترحات ملموسة شتى تتصل بآليات الحماية للمدنيين الفلسطينيين، فيما لم يؤيدها أعضاء آخرون.

وفي ١٨ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مفتوحة أعقبتها مشاورات مغلقة لمناقشة الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. وخلال تلك المشاورات، قدّم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، إحاطة بشأن آخر التطورات في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وذلك تمهيداً مع أحكام القرار ١٣٢٢ (٢٠٠٠). وذكر أن تنامي دوامة العنف قد أسفر عن مقتل ١٣٧ فلسطينياً و ١٩ إسرائيلياً منذ بداية عام ٢٠١٦، وأضاف قائلاً إن الحل الوحيد الممكن للحالة الراهنة هو حل سياسي.

وقال المنسق الخاص إن أعضاء اللجنة الرباعية الأربعة (الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة) قد عملوا في السنة الماضية بنشاط من أجل كسر الجمود في محادثات السلام، فقاموا بزيارات إلى المنطقة وعقدوا اجتماعات مع القادة الفلسطينيين والإسرائيليين، وكذلك مع السلطات في الأردن ومصر والمملكة العربية السعودية والنرويج. وأوضح أن تلك الجهود لن تكون مع ذلك ناجحة إذا لم تُظهر السلطات الإسرائيلية والفلسطينية الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للتهديدات المزمّنة التي تهدد الحل القائم على وجود دولتين. واحتتم بقوله إن التزاع قد وصل إلى لحظة حاسمة، وإن

الإسرائيليين والفلسطينيين يجب أن يتعاملوا مع عملية السلام تعاملًا فعالًا، بدعم ثابت من المجتمع الدولي.

واتفق أعضاء المجلس على ضرورة إعادة تنشيط الآليات المتاحة لجعل الفلسطينيين والإسرائيليين يجلسون إلى طاولة المفاوضات ابتغاء التوصل إلى حل على أساس دولتين. ودعوا إلى بذل الجهود لتخفيف حدة التوتر ومعالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع. وأعربت فرنسا عن عزمها العمل على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي. وأكد بعض أعضاء المجلس مجددا ضرورة وضع نظام للحماية الدولية للمدنيين الفلسطينيين. واقترح أحد الوفود عناصر للصحافة، ولكن، مرة أخرى، لم يتم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها.

وفي ٢٥ شباط/فبراير، عقد المجلس، بناء على طلب من جمهورية فنزويلا البوليفارية، مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" للاستماع إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، ستيفن أوبراين، بشأن الحالة الإنسانية التي يواجهها الفلسطينيون، ولا سيما حالة الأطفال. وذكر وكيل الأمين العام أن هذه هي المرة الأولى التي يُطلب إليه فيها تقديم تقرير إلى المجلس بشأن هذه المسألة، وأن المسائل الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة ترتبط بتأثير الاحتلال الإسرائيلي. وقال إن احتياجات الفلسطينيين في غزة مثيرة للقلق بوجه خاص، وأشار إلى أن أي طفلة غزاوية يبلغ عمرها ٨ سنوات تكون قد شهدت ثلاثة نزاعات خلال حياتها. وأشار إلى أن الشواغل الأمنية لإسرائيل، بما في ذلك استيراد المواد ذات الاستخدام المزدوج، تؤثر على إمكانية دخول الأصناف إلى غزة من عدمه. وفي هذا الصدد، ألح أيضا على ضرورة فتح منفذ مستمر إلى معبر رفح مع مراعاة الشواغل الأمنية لمصر. وأشار إلى الأثر المدمر على الأطفال، ولاحظ أن مئات القاصرين يُحتجزون في السجون الإسرائيلية، والكثير منهم رهن الاحتجاز الإداري، وأن العديد من هؤلاء الأطفال يحاكمون في المحاكم العسكرية.

ووصف وكيل الأمين العام أيضا صمود الشعب الفلسطيني، الذي يكاد يستحيل عليه الحصول على تراخيص البناء ويتعرض للإبعاد عن دياره وعن سبل عيشه بسبب هدم المنازل والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية وإقامة المستوطنات. وفيما يتعلق بالحالة في غزة، اقترح وضع هدف يتوخى زيادة المساعدة الإنسانية. وأشار إلى أن الحالة الراهنة تتسبب في ضرر كبير للفلسطينيين والإسرائيليين، وأن كل مجموعة تستحق ما هو أفضل من هذه الحالة.

وأحاط أعضاء المجلس علما بالإحاطة. وأدانت بعض الوفود الانتهاكات الإسرائيلية المنهجية والواسعة النطاق التي يعاني منها الشعب الفلسطيني، ولا سيما النساء والأطفال. وانتقدت عدة وفود عدم امتثال إسرائيل للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس بشأن

حماية الشعب الفلسطيني. وأعربت بعض الوفود عن تأييدها لاتخاذ تدابير ملموسة لكفالة حماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ولاحظ أحد أعضاء المجلس أن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى لا تزال تعاني من نقص التمويل، واقترح أن تقدم الجهات المهتمة بمساعدة الفلسطينيين، وبخاصة في غزة، تبرعات للوكالة. وطرح عضو آخر إمكانية الاستفادة من وكالات المعونة الإنسانية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والعاملة بالفعل في المنطقة لعلها تستطيع، كل في إطار اختصاصها، المساعدة في حماية الشعب الفلسطيني، ولا سيما الأطفال.

وشدد أحد الوفود على أهمية الدعم المالي في إنعاش الاقتصاد الفلسطيني. وأدان أعضاء المجلس الحوادث العنيفة والتحرّيش على العنف بغض النظر عن مصدر تلك الأعمال أو مرتكبيها.

العراق

في ١٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة بشأن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

واستمع المجلس للممثل الخاص للأمين العام للعراق ورئيس بعثة الأمم المتحدة، يان كوبيتش، الذي عرض التقرير الفصلي للفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ (S/2016/77)، وذلك وفقا للقرار ٢٢٣٣ (٢٠١٥). وأكد الممثل الخاص في إحاطته الإعلامية أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (تنظيم الدولة الإسلامية) يشكل تهديدا عالميا غير مسبوق للسلم والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، أضاف قائلا إن مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية تمثل أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي.

وأكد الممثل الخاص أنه لا يمكن دحر هذا التنظيم بالوسائل العسكرية وحدها. وفي هذا الصدد، شدّد على أنه لن تكون الانتصارات العسكرية مستدامة أو دائمة ما لم يتم التصدي للأيديولوجية التي يقوم عليها التنظيم. وبالإضافة إلى ذلك، نبّه إلى ضرورة أن تُكْمَل الانتصارات العسكرية بجهود إعادة التأهيل وتحقيق الاستقرار في المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية، وإلى وجوب تيسير عودة المشردين بأمان إلى مواطنهم الأصلية وجعل ذلك أولوية.

وقال الممثل الخاص إن تحرير واستبقاء السيطرة على مدينتي بيجي وسنجار، والأهم من ذلك كله منطقة الرمادي، قد بثّ في نفوس الشعب الأمل في إمكانية تحرير البلد من تنظيم الدولة الإسلامية. وذكر أيضا أن هذا النجاح يبرهن على تنامي الدعم الحازم والفعال

المقدّم إلى العراق من التحالف الدولي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، ويقدم دروساً تتعلق بتحرير الأقاليم المتبقية، وأبرزها الموصل.

وأفاد الممثل الخاص بأن حكومة العراق قد أعطت الأولوية لعودة المشردين، وأن أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ مشرد عراقي قد عادوا حتى الآن قد إلى مجتمعاتهم الأصلية. بيد أن عدداً من العوامل يؤثر في وتيرة تلك العودة، ومنها كثرة الأجهزة المتفجرة المرتجلة التي يزرعها تنظيم الدولة الإسلامية، والتي يجب إزالتها قبل عودة السكان إلى ديارهم، علاوة على تدمير البنى التحتية والمنازل.

وقال أيضاً إنه قد تعذر للأسف إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق سياسي وطني في العراق. وما زال الاستقطاب السياسي والانقسامات تعرقل قدرة رئيس الوزراء العبادي على المضي قدماً في خطة للإصلاح، بما في ذلك تطبيق اللامركزية. وقال إن إعلان رئيس الوزراء الرامي إلى إقامة حكومة أكثر كفاءة مهنية، وذات أعضاء يُختارون على أساس الجدارة لا على أساس الطائفية أو المحاصصة السياسية، ينبغي أن يقترن بالتنفيذ المعجل لحزمة إصلاحات حقيقية، سياسية وأمنية واقتصادية.

وبالإضافة إلى ذلك، أفاد الممثل الخاص بأن الأزمة الإنسانية في العراق معقدة للغاية، ومن المتوقع أن يتسع نطاقها وأن تتفاقم خلال عام ٢٠١٦. وأشار إلى أن حوالي ١٠ ملايين عراقي يحتاجون بصورة عاجلة إلى نوع من المساعدة الإنسانية. والاحتياجات الإنسانية من الكبر بحيث أنها تتجاوز حالياً القدرات الوطنية. وببساطة، فحكومة العراق وحكومة إقليم كردستان لا تملك الموارد اللازمة لمواصلة تقديم المساعدة.

وذكر الممثل الخاص أن المنظمة لا تزال تعمل في ظروف صعبة وخطيرة في العراق. وقال إن عامر القيسي، موظف البعثة الذي اختطف في نيسان/أبريل ٢٠١٥ في ديالى، قد عثر عليه ميتاً. وحث السلطات العراقية على إجراء تحقيقات شاملة ومعقدة في ذلك الاختطاف والقتل ومحاسبة مرتكبيهما.

ولاحظ الممثل الخاص أن المسائل المرتبطة بوجود القوات التركية في معسكر بعشيق في العراق لا تزال دون حل. وكرر النداءات التي وجهها الأمين العام من أجل التوصل إلى حل يتمشى مع ميثاق الأمم المتحدة ويحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية احتراماً كاملاً. وقد أُهيبَ بالجانبيين إلى اتخاذ الخطوات التي تساعد على تعميق التعاون في مجال الأمن ومواصلة الدعم فيما يتعلق بمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية، بموافقة تامة من حكومة العراق.

وأبلغ الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة، محمد علي الحكيم، عن التقدم الذي تحرزه قوات الأمن العراقية في مكافحتها لتنظيم الدولة الإسلامية، وسلط الضوء على استعادة مدينة الرمادي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وشدد أيضا على أن الموارد المالية غير كافية لمواجهة جميع التحديات في المجال الإنساني وفي إعادة بناء البنى التحتية الوطنية المتضررة من أعمال العنف التي يعاني منها البلد. وأعرب عن الشكر للمجتمع الدولي لما يقدمه من دعم لجهود مكافحة الإرهاب. والتمس من المجلس أن يطالب تركيا بسحب قواتها من الأراضي العراقية لأن وجودها هناك يشكل انتهاكا لسيادة العراق، وأشار إلى أن حكومة العراق ستواصل الاعتماد على الحوار والدبلوماسية لتسوية خلافاتها مع تركيا. وحثّ البلدان على تنفيذ قرارات المجلس التي تعزز تنظيم الحدود ومراقبتها ابتغاء تقييد حصول الجماعات الإرهابية على الأسلحة. ودعا في الختام إلى مواصلة العمل مع بلدان المنطقة من أجل مكافحة الإرهاب.

وأعرب أعضاء المجلس في مشاوراتهم المغلقة عن استيائهم من قتل موظف البعثة الذي اختطف في نيسان/أبريل ٢٠١٥. ورحبوا بالنجاحات التي حققتها حكومة العراق في مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية. وأكدوا أيضا خطورة الحالة الإنسانية في العراق والحاجة إلى توجيه الموارد المالية فورا. وشدد العديد من الأعضاء على ضرورة قيام المجتمع الدولي بتقديم الدعم لإعادة تأهيل المناطق المحررة من تنظيم الدولة الإسلامية والسماح بالعودة الآمنة للمشردين. وأكدت بعض الوفود أيضا أهمية مواصلة العمل بشأن المصالحة الوطنية، بهدف تحقيق الاستقرار في العراق. وشددت بعض الوفود على أن تركيا يجب أن تحترم سيادة العراق. وأعرب أعضاء آخرون عن القلق إزاء التقارير التي تفيد باستخدام الأسلحة الكيميائية في العراق.

اليمن

في ١٦ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة تبتعتها مشاورات مغلقة عن الحالة الإنسانية في اليمن.

وخلال الإحاطة، استمع المجلس إلى وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، عملا بالقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥). وأشار وكيل الأمين العام إلى أن النزاع في اليمن لا يزال يتسبب في معاناة ودمار لا حد لهما، ناجمين في معظمهما عن القصف العشوائي الذي يقوم به طرفا النزاع. وأضاف أنه منذ آذار/مارس ٢٠١٥، تسبب النزاع بوقوع ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ ضحية، من بينها أكثر من ٦ ٠٠٠ قتيل، وبلغ عدد

المدنيين من القتلى ٢ ٩٩٧ شخصا ومن الجرحى ٦٥٩ ٥ شخصا. وأشار أيضا إلى مقتل أكثر من ٧٠٠ طفل وجرح ما يزيد على ١ ٠٠٠ طفل. وبالإضافة إلى ذلك، أشار إلى تقارير تفيد بأن القوات التابعة لطرفي النزاع قد جددت زهاء ٧٢٠ طفلا.

وأفاد وكيل الأمين العام بأن قرابة ٢,٧ مليون شخص قد اضطروا إلى الفرار من منازلهم وأن ٧,٦ ملايين شخص يعانون انعدام الأمن الغذائي الحاد، وأن مليوني طفل يعانون سوء التغذية الحاد وأن ١٤ مليون يمضي تعوزهم سبل الحصول على الخدمات الصحية. وإضافة إلى ذلك، توقّف نحو ١,٨ مليون طفل عن ارتياد المدارس منذ منتصف آذار/مارس ٢٠١٥، ودُمّرت أكثر من ١ ١٧٠ مدرسة أو احتُلها مشرّدون و/أو جماعات مسلحة. وقُيّدت سبل الحصول على المياه لنحو ٩٠٠ ٠٠٠ شخص على الأقل بسبب الضربات الجوية والقصف المدفعي والقصف بالصواريخ التي دمرت البنية التحتية لإمدادات المياه.

وخلال كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، استطاعت الوكالات الإنسانية تقديم المعونة الإنسانية (بما في ذلك المياه والوقود) إلى قرابة ٢,٦ مليون شخص وخدمات الرعاية الصحية إلى أكثر من ١٠٢ ٠٠٠ شخص، من بينهم أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد.

وذكر وكيل الأمين العام أن طرفي النزاع ما برحا، للأسف، يعوّقان وصول موظفي المساعدة الإنسانية إلى المناطق المتضررة. وفي هذا الصدد، أشار إلى الرسالة الأخيرة الواردة من المملكة العربية السعودية والتي تطلب فيها سحب جميع العاملين في مجال المساعدة الإنسانية من المناطق التي تسيطر عليها الحركة الحوثية. وأشار أيضا إلى قرار المملكة العربية السعودية المؤرّخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ رفض دخول المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أفاد بأنه في ١١ شباط/فبراير، حوّلت قوات التحالف مسار إحدى السفن المستأجرة التابعة لبرنامج الأغذية العالمي، التي غادرت جيبوتي محملة بالإمدادات الإنسانية وكان من المقرر والموافق عليه أن تتوقّف في ميناء الحديدية اليمني إلى ميناء جازان السعودي. وأعرب عن أسفه للعقبات التي وضعها الحوثيون أثناء تسليم المساعدة الإنسانية إلى المناطق المحتاجة.

وفي ظل تلك الظروف غير المؤاتية، ذكّر وكيل الأمين العام جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني فيما يخص تيسير وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق في اليمن.

ورأى وكيل الأمين العام ضرورة أن تُستكمل المساعدة الإنسانية بمجهود بُذل بغية إنعاش الاقتصاد وتدفق السلع التجارية، الذي أُعيق بشدة من جراء النزاع. وبالنظر إلى اعتماد

اليمن الشديد على استيراد الأغذية والوقود، فمن الأهمية بمكان ضمان ألا تُضر عمليات التفتيش التي تُنفَّذ تمشياً مع القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) بتدفق الواردات التجارية من المواد الأساسية إلى المدنيين اليمنيين. واغتتم الفرصة ليعلن أن آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش لليمن قد أُطلقت رسمياً، وأعرب عن أمله في أن تساهم الآلية في التحسّن المستمر لمستويات الواردات التجارية إلى الموانئ اليمنية الخارجة عن سيطرة الحكومة اليمنية التي لا توجّه من خلال إحدى وكالات الأمم المتحدة أو لا تعترف بها المنظمات الإنسانية الدولية.

وبعد أن كرر التأكيد على أن الحالة الإنسانية في اليمن كارثية، اختتم كلمته بدعوة المجلس إلى الضغط على الطرفين من أجل استئناف محادثات السلام والاتفاق على وقف لإطلاق النار.

وأعرب أعضاء المجلس، في جلسة مشاورات مغلقة، عن قلقهم العميق من الحالة الإنسانية في اليمن، ولا سيما فيما يخص وصول المساعدات الإنسانية. وأقروا أيضاً بالعمل الذي قام به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمانة العامة ورئيسه، الذي أشار إلى التدهور المقلق في الحالة الإنسانية في ذلك البلد لتصل إلى حالة طوارئ من المستوى الثالث نتيجة تكثيف الأعمال العدائية. وأكد بعض الأعضاء أن المجلس لم يوجه المستوى نفسه من الاهتمام إلى اليمن كما فعل فيما يخص الجمهورية العربية السورية، على الرغم من أن الحالة الإنسانية في اليمن أسوأ بكثير من الحالة في سورية. وأعربت عدة وفود عن رأي مفاده أن التراع في اليمن لا يمكن حله إلا بالوسائل السياسية.

وفي ١٧ في شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة للاستماع إلى التقرير الذي قدّمه المبعوث الخاص للأمين العام لليمن عملاً بالقرار ٢٢٠١ (٢٠١٥) وإلى تقرير قدّمه موتوهيدي يوشيكواوا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

وفي الإحاطة الإعلامية التي قدّمها المبعوث الخاص، أشار إلى المناقشات التي جرت في سويسرا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وأدّت إلى الاتفاق بشأن عدد من تدابير بناء الثقة الرامية إلى تيسير إيصال المساعدة الإنسانية إلى الشعب اليمني. وفي هذا الإطار، أنشئت لجنة لوقف التصعيد والتنسيق وكُلفت بتعزيز التقيد بوقف الأعمال العدائية المتفق عليه في اليوم الأول من المحادثات. وأشار أيضاً إلى أن المحادثات التي جرت في سويسرا كانت بمثابة بداية عملية تستهدف التوصل إلى اتفاقات بشأن إنهاء الحرب وإعادة اليمن إلى حالة الانتقال السياسي السلمي.

وعلى الرغم من أوجه التقدم المحرز هذه، قال المبعوث الخاص إن الحالة الأمنية في اليمن تشهد تدهورا مستمرا، ولا تزال أنحاء عديدة من البلد تتعرض لغارات جوية وتشهد معارك برية شديدة. وقد أدى تصعيد الأعمال العسكرية وتفاقم حدة التوترات الإقليمية إلى بروز عقبات إضافية تهدد بتأخير البدء في جولة جديدة من المحادثات. وقال المبعوث الخاص إن ليس لديه ضمانات كافية بأن وقف الأعمال العدائية الجديد سيُحترم، وشدد على عدم إمكانية حلّ النزاع بالوسائل العسكرية، بمعنى أنه، في الممارسة العملية، ينبغي الإعلان مرة أخرى عن وقف للأعمال القتالية يؤدي إلى وقف دائم لإطلاق النار. وحث المجلس على دعم تلك الخطوة واتخاذ التدابير اللازمة لتنفيذها في أقرب وقت ممكن.

وأشار المبعوث الخاص أيضا إلى التصاعد الملحوظ في عدد الهجمات التي تنفذها الجماعات الإرهابية (تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية) وحجمها في عدن ولحج وأبين وصنعاء وشبوة، فضلا عن تأثير هذه الجماعات وسيطرتها على الموانئ وحركة الملاحة البحرية وتجارة النفط غير المشروعة.

وقدّم رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) تقريراً إلى المجلس، وفقا لمقتضيات هذا القرار، مشيراً فيه إلى التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني باليمن الذي نُشر في ٢٦ كانون الثاني/يناير (S/2016/73) وإلى مشروع القرار الذي سيُجَدّد لمدة سنة أخرى تدابير تجميد الأصول وحظر السفر، فضلا عن ولاية فريق الخبراء. وفي رأيه، سيعطي مشروع القرار الجديد أعضاء المجلس فرصة لصقل عملية تنفيذ تدابير الجزاءات المحددة الأهداف وتقديم توجيهات إضافية بشأنها، لا سيما حظر الأسلحة المحدد الأهداف. وفي حين أشار إلى اختلاف الآراء في المجلس بشأن أداة الجزاءات، أكد دعوة المجلس بالإجماع إلى إيجاد حل سياسي للأزمة، وتقديم الدعم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص.

وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص في السعي إلى إيجاد حل سلمي وسياسي للنزاع. كما أعربوا عن أسفهم لتعليق محادثات السلام، التي كان من المقرر عقدها في ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦. وشجعوا الطرفين على استئناف الحوار غير المشروط والشامل للجميع، بهدف التوصل إلى تسوية من شأنها أن تؤدي إلى إقامة سلام وطيء ودائم في اليمن. وفي هذا الصدد، دعوا إلى وقف إطلاق النار وأعربوا عن أهمية إنشاء لجنة وقف التصعيد والتنسيق المكلفة بتعزيز التقيد بوقف الأعمال العدائية، وبالتالي إحراز تقدم في عملية السلام. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب الأعضاء عن قلقهم من التقدم الذي أحرزته الجماعات الإرهابية في ذلك البلد بسبب الانهيار المؤسسي وتفشي انعدام الأمن.

وفيما يتعلق باللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، أعربت عدة وفود عن تأييدها لتجديد ولاية فريق الخبراء. بيد أن أحد الوفود رأى أن الفريق قد تجاوز ولايته واستخدم مصادر غير موثوقة. وعلى الرغم من أن العديد من الأعضاء أعربوا عن تأييدهم لتطبيق الجزاءات، فإن أعضاء آخرين انتقدوا الجزاءات مشيرين إلى أنها قد زادت الحالة في البلد سوءاً.

وفي ١٨ شباط/فبراير، أصدر المجلس بياناً صحفياً كرر فيه ضرورة أن ينفذ الطرفان المتنازعان القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥) تنفيذاً كاملاً بهدف استئناف المشاورات السياسية الشاملة وتسريعها برعاية الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب أعضاء عن قلقهم البالغ بشأن الأزمة الإنسانية في اليمن، وحثوا الأطراف على الوفاء بالتزاماتها من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية، بما في ذلك اتخاذ التدابير الرامية إلى كفالة سرعة وصول المساعدات الإنسانية بأمان ومن دون عوائق. ودعا أعضاء المجلس أيضاً الطرفين إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير عاجلة لاستئناف وقف إطلاق النار. وأخيراً، أعربوا عن قلقهم العميق من تنامي وجود تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية وتنظيم الدولة الإسلامية في اليمن.

وفي ٢٤ شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ٢٢٦٦ (٢٠١٦)، الذي جدد ولاية نظام الجزاءات المنشأ عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤).

الجمهورية العربية السورية

في ١ شباط/فبراير، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، اقترح أحد الوفود مشروع بيان صحفي يدين الهجمات الإرهابية التي شنتها تنظيم الدولة الإسلامية في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ في دمشق. وعلى الرغم من أن بعض أعضاء المجلس اقترحوا إدخال تعديلات على النص، اتفق الجميع على ضرورة إدانة الهجمات الإرهابية إدانة قاطعة وفي الوقت المناسب. واتفقوا على نص البيان الصحفي المعنون "الهجوم الإرهابي الذي وقع في دمشق" الذي صدر في ١ شباط/فبراير ٢٠١٦.

وفي ٥ شباط/فبراير، وبناء على طلب جمهورية فنزويلا البوليفارية، وفي سياق محادثات السلام الجارية في جنيف، عقد المجلس مشاورات في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" بشأن الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية، واستمع إلى إحاطة قدمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، ستافان دي ميستورا. وذكر المبعوث الخاص في بيانه أنه قرر تعليق محادثات السلام الجارية في جنيف بين الحكومة السورية والمعارضة مؤقتاً لأن

الظروف ليست مؤاتية ولا تشجّع على التوصل إلى تفاهم مثمر بين الأطراف. ومن أجل تمهيد الطريق لاستئناف المحادثات، دعا المجلس إلى تعزيز تدابير بناء الثقة، من قبيل رفع الحصار وإتاحة الوصول لموظفي المساعدة الإنسانية وضمان حرية التنقل في المناطق المحاصرة. وأعرب أعضاء المجلس جميعهم عن دعمهم لعمل المبعوث الخاص للأمين العام. ودعا العديد منهم المبعوث الخاص إلى استئناف المفاوضات في أقرب وقت ممكن. وأعرب البعض عن أسفه للسلوك غير البناء الذي سلكته اللجنة العليا للمفاوضات، حيث أن وفدها قد انسحب من المحادثات بصورة انفرادية.

وفي ٥ شباط/فبراير أيضاً، وبناء على طلب وفد الولايات المتحدة، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" لمناقشة الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. واستمع المجلس إلى إحاطة من مدير شعبة العمليات في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، جون جينغ، الذي أشار إلى أن الأعمال العسكرية في شمال الجمهورية العربية السورية قد فاقمت الحالة الإنسانية في البلد، وأن قطع الممر الإنساني الرئيسي من تركيا سيحرم آلاف الناس من المساعدة الإنسانية. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميدان العمل الإنساني في البلد. وعزت الوفود تدهور الأوضاع الإنسانية إلى زيادة الأعمال العسكرية التي تقوم بها الأطراف السورية في الميدان. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة تجنب تسييس المسألة الإنسانية في البلد، وأقرّوا بالعمل الذي اضطلعت به الحكومة السورية للتخفيف من الآثار الإنسانية للحرب على السكان.

وفي ١٠ شباط/فبراير، وبناء على طلب وفدي إسبانيا ونيوزيلندا، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" للاستماع إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ بشأن الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية.

وذكر وكيل الأمين العام أن التوغلات العسكرية في الجزء الشمالي من البلد قد عرقلت إيصال المعونة الإنسانية، وأن نحو ٣٠.٠٠٠ شخص قد شردوا بسبب الأعمال العسكرية في محيط مدينة حلب، ٨٠ في المائة منهم نساء وأطفال. وكرر طلبه إلى الحكومة السورية والجهات الفاعلة من غير الدول الموجودة في الميدان لكي تتيح الوصول إلى المناطق المحاصرة. وأضاف أن هناك حاجة مستمرة إلى توفير الماء والكهرباء والخدمات الأساسية للعديد من المناطق في البلد، ولا يستطيع زهاء مليوني طفل سوري الذهاب إلى المدرسة حالياً نتيجة النزاع المسلح. وأخيراً، شدد على أن توفير سبل الوصول للمنظمات الإنسانية هو التزام يفرضه القانون الدولي الإنساني، وكرر طلبه بفتح المعابر أمام المعونة الإنسانية.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للعمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في الميدان وتبادلوا الآراء عن الحالة وأسبابها الجذرية وسبل تحسينها.

وفي ١٩ شباط/فبراير، وبناء على طلب وفد الاتحاد الروسي، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" لتناول الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية. وخلال المشاورات، قدّم وفد الاتحاد الروسي عرضاً عن انتهاكات سيادة الجمهورية العربية السورية التي ترتكبها تركيا وعمّم مشروع قرار بشأن حرمة سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامتها الإقليمية. ولم يفلح المجلس في التوصل إلى توافق الآراء المطلوب للمشروع في التفاوض بشأن النص.

وفي ٢٢ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة واستمع إلى عروض قدمها الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، كيم وون - سو، ورئيسة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، فيرجينيا غامبا دي بوتغيتير، بشأن مسألة الجمهورية العربية السورية والأسلحة الكيميائية، وبشأن التقرير الأول لآلية التحقيق المشتركة، امتثالاً للقرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥).

وقال الممثل السامي لشؤون نزع السلاح في العرض الذي قدّمه إن المنطقة التي تقع فيها آخر حظيرة ينبغي تدميرها لا تزال تشهد مشاكل أمنية. وأردف قائلاً إن فريق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد وجد بعض التضارب بين الإعلان الأولي الذي قدمته الحكومة السورية وبعض ما عثر عليه في الميدان، وأن هذه المسألة ستُعرض على نظر الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في اجتماع المنظّمة المقبل. وشكرت رئيسة آلية التحقيق المشتركة المجلس على ثقته بفريق التحقيق وأشارت إلى أن الآلية ستقدّم تقريرها النهائي في ٢ أيلول/سبتمبر.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم للعمل الذي تقوم به آلية التحقيق المشتركة ورئيستها. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم من التضارب بين الإعلان الأولي الذي قدمته الحكومة السورية والنائج في الميدان، بينما رحب آخرون بتدمير البرنامج الكيميائي السوري، الذي شمل ١٠٠ في المائة من المواد المعلن عنها. وفيما يخص الحالة في البلد، أشار العديد من الأعضاء إلى أن أكبر تقدم أُحرز كان في مجال تدمير الأسلحة الكيميائية.

وأشار العديد من أعضاء المجلس بقلق إلى الاتجاه المتنامي لاستخدام الإرهاب الكيميائي في الجمهورية العربية السورية والمنطقة، وشددوا على ضرورة تعقب المسؤولين عن الهجمات بالأسلحة الكيميائية. وقال وفدان إن على المجلس أن ينظر في توسيع آلية التحقيق

المشتركة لتشمل البلدان المجاورة، بما في ذلك العراق، في ضوء ورود معلومات مؤكدة عن وجود إرهابيين في الأراضي العراقية يملكون القدرة على اقتناء الأسلحة الكيميائية وإنتاجها واستخدامها.

وفي ٢٣ شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه سلسلة الهجمات التي شنها تنظيم الدولة الإسلامية على دمشق وحمص في ٢١ شباط/فبراير، وقُتل فيها عشرات المدنيين السوريين. وشدد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة تقديم منفذ هذه الأعمال الإرهابية البغيضة ومنظميها ومموليها ومدبريها إلى العدالة، وشددوا على ضرورة محاسبة المسؤولين عن الهجمات الإرهابية. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم من انضمام المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة وغيرهما من المنظمات الإرهابية. وبالإضافة إلى ذلك، أكد أعضاء المجلس من جديد أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات للسلم والأمن الدوليين. وأخيرا، دعوا إلى استئناف المفاوضات بين الأطراف تحت رعاية الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن وإلى إيصال المساعدات الإنسانية فورا إلى جميع من هم في حاجة إليها، لا سيما في جميع المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مفتوحة، أعقبها مشاورات مغلقة، للاستماع إلى إحاطة قُدِّمها المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية بشأن الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية، وفقا لمقتضيات القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). وأبرز المبعوث الخاص في بيانه التقدم الذي أحرز منذ أن قُدِّم إحاطته الأخيرة أمام المجلس في ٥ شباط/فبراير. ولاحظ أنه، نتيجة لاجتماع الفريق الدولي لدعم سورية المعقود في ميونيخ في ١٢ شباط/فبراير، أنشئت التزامات محددة، فُرضت على كل من أعضاء الفريق والأطراف في الجمهورية العربية السورية، ووضعت آلية لهذا الغرض، ومجموعة من الإجراءات تُتفق عليها وجدول زمني فوري وخط زمني.

ونتيجة للاتفاقات التي تم التوصل إليها في ميونيخ، سُلِّمت المعونة إلى زهاء ١١٠ ٠٠٠ شخص وأُرسلت ٢٠٠ شاحنة إضافية داخل البلد من أجل الوصول إلى ستة مواقع إضافية. وأجرى برنامج الأغذية العالمي أول اختبار لإسقاط المعونة جوا في دير الزور في محاولة للوصول إلى المناطق التي يحاصرها تنظيم الدولة الإسلامية والتي يقطنها أكثر من ٢٣٠ ٠٠٠ شخص.

وفيما يتعلق بعمل فرقة العمل المعنية بوقف إطلاق النار التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، ذكر المبعوث الخاص أن الرئيسين المشاركين كان يعملان طوال الأسبوع للتوصل إلى

وقف الأعمال العدائية اعتباراً من منتصف ليل ٢٦ شباط/فبراير بتوقيت دمشق. وفي الختام، أعلن المبعوث الخاص عن عزمه على استئناف المفاوضات في ٧ آذار/مارس.

واعتمد المجلس بالإجماع القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، الذي قدّمه الاتحاد الروسي والولايات المتحدة، بشأن وقف الأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية.

واتفق أعضاء المجلس على التأكيد على أن الحل العملي الوحيد للتراجع هو الحل السياسي. ورحبوا باعتماد القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي يؤيد اتفاق وقف الأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية، وأعربوا عن الأمل في أن يكون لتلك الخطوة التي اتخذها المجلس أثر إيجابي وأن تؤدي إلى وقف نهائي لإطلاق النار. وأثنى معظم الأعضاء على التعاون بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الذي أتاح التوصل إلى الاتفاق. وأعربوا أيضاً عن دعمهم للعمل الذي يضطلع به المبعوث الخاص للأمين العام.

وأكد الممثل الدائم للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة، بشار الجعفري، من جديد التزام حكومة بلده بالتسوية السياسية التي ستتيح للسوريين أنفسهم تقرير مصيرهم، واستعدادها لتنفيذ وقف الأعمال العدائية.

آسيا

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ٤ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى عرض بشأن التقرير نصف السنوي لمركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى قدمه بيتكو دراغانوف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس المركز الإقليمي. وأشار الممثل الخاص، في العرض الذي قدمه، إلى أن الحالة في آسيا الوسطى لا تزال مستقرة نسبياً رغم استمرار بعض التحديات والتهديدات العابرة للحدود الوطنية. وفي هذا الصدد، أشار إلى التوترات المتزايدة الناجمة عن إدارة الموارد المائية المشتركة في المنطقة وإلى الأنشطة التي ينفذها المركز الإقليمي مع الدول الساحلية لتعزيز فهم القواعد والمبادئ التي تنظم التشريعات المتعلقة بإدارة الموارد المائية.

ولاحظ الممثل الخاص أيضاً تدهور الحالة الاقتصادية، ولا سيما انهيار أسعار النفط وتخفيض قيمة العملات الوطنية. وأعرب عن خيبة أمله إزاء عدم إحراز تقدم بشأن تعيين الحدود. وفيما يتعلق بمكافحة الإرهاب والتطرف العنيف، شدد على الجهود التي تبذلها البلدان الخمسة جميعها في المنطقة بغرض تعزيز حدودها ومنع تنظيم الدولة الإسلامية من تجنيد الشباب في المنطقة. وفي هذا الصدد، لاحظ أن المركز الإقليمي عمل مع بلدان آسيا

الوسيطى على تنفيذ خطة العمل المشتركة لتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في آسيا الوسطى. وبالإضافة إلى ذلك، أعرب عن القلق بشأن الزيادة في الاتجار بالمخدرات في المنطقة نتيجة للحالة في أفغانستان.

وفي الختام، أكد الممثل الخاص تعاون المركز الإقليمي مع منظمات من بينها منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ورابطة الدول المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون، بهدف تبادل الآراء بشأن الحالة في المنطقة وتشجيع المبادرات ذات الصلة بالدبلوماسية الوقائية.

وأعرب أعضاء المجلس بالإجماع عن دعمهم للجهود التي يبذلها المركز الإقليمي من أجل تعزيز آليات منع النزاعات بهدف كفالة السلام والأمن في المنطقة. وأشاروا أيضا إلى المبادرات والاجتماعات التي نظمها المركز الإقليمي طوال الفترة ذات الصلة مع بلدان آسيا الوسطى، وكذلك مع دول وهيئات إقليمية أخرى، بهدف التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها المنطقة، من قبيل مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنع الإرهاب والتطرف العنيف، والحالة في أفغانستان، وإدارة الموارد المائية والطاقة، والأمن البيئي، والأولويات الرئيسية للتعاون في عام ٢٠١٦.

وفي ١٠ شباط/فبراير، وخلال مشاورات مغلقة، اقترح وفد الاتحاد الروسي، في إطار البند المعنون "مسائل أخرى"، إجراء مناقشة بشأن مشروع بيان صحفي يبرز عمل المركز الإقليمي، كان قد عممه في الأيام السابقة. وأعرب الوفد عن أسفه لأن أعضاء المجلس لم يتمكنوا، للسنة الثانية على التوالي، من التوصل إلى اتفاق بشأن مضمون بيان صحفي يدعم المركز الإقليمي، نتيجة اعتراض عضو واحد على إشارة البيان إلى بعض المنظمات الإقليمية التي تنتمي إليها بلدان آسيا الوسطى كأعضاء وتتعاون معها بنشاط. وقالت وفود أخرى إنها ستكون مستعدة لمواصلة المفاوضات شريطة حذف الإشارة إلى تلك الهيئات الإقليمية. وسُحب الاقتراح فيما بعد بالنظر إلى أنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء في ظل هذه الظروف.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

في ٧ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات مغلقة طارئة، بناء على طلب وفود الولايات المتحدة واليابان (كعضوين في المجلس)، وكذلك جمهورية كوريا، تتعلق بعملية الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، التي وصفتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها إطلاق لساتل، وهي عملية تنتهك القرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس.

وأبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية أعضاء المجلس بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أجرت بالفعل عملية إطلاق من هذا القبيل في ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وأشار إلى أن عملية إطلاق الصاروخ لا يمكن أن تتم إلا باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية، مما يبرهن على أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تواصل تطوير قدرات تسيارية في تحد لقرارات مجلس الأمن.

وذكر أعضاء المجلس أن عملية الإطلاق التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية تشكل انتهاكا صارخا لقرارات المجلس ذات الصلة. ولاحظت عدة وفود مضي شهر منذ إجراء البلد لتجربته النووية الأخيرة، ولذا ولذا من الضروري اعتماد قرار جديد بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في أقرب وقت ممكن. وناشدت وفود أخرى الطرفين بأن يلتزما بالهدوء والحذر وأن يضعا في اعتبارهما أن الهدف هو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من السلاح النووي، فضلا عن حماية السلام والاستقرار في المنطقة. وشدد أحد الوفود على أن اتخاذ أي تدابير ينبغي أن يتفادى تصعيد التوترات في المنطقة، ويتعين ألا يجري النظر في القيام بتدخل عسكري.

وفي ٧ في شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه بشدة عملية الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والتي شكلت انتهاكا خطيرا للقرارات المجلس ١٧١٨ (٢٠٠٦)، و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، و ٢٠٨٧ (٢٠١٣)، و ٢٠٩٤ (٢٠١٣).

وفي ٢٥ في شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى إحاطة بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أدلى بها رومان أويارثون مارتشيسي، رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، الذي عرض التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة، امثالا لذلك القرار، والتقرير النهائي لفريق الخبراء التابع للجنة والتوصيات الواردة فيه (S/2016/157).

وفي سياق النظر في التقرير الفصلي عن أعمال اللجنة، قدم أحد الوفود مشروع قرار يسعى لإدانة الأعمال التي قامت بها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (التجربة النووية التي أجريت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ وعملية الإطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية التي أجريت في شباط/فبراير ٢٠١٦) ولتوسيع نطاق الجزاءات القائمة ومداها.

وتوجهت الوفود بالشكر إلى رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦) على العرض الذي قدمه. وأحاط أعضاء المجلس أيضاً علماً بمشروع قرار بشأن الجزاءات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتعهدوا بدراسته بعناية.

ميانمار

في ٢٥ شباط/فبراير، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" للاستماع إلى إحاطة أدلى بها فيجاي نامبيار، المستشار الخاص للأمين العام المعني بميانمار. وناقش المستشار الخاص، في العرض الذي قدمه، الحالة في البلد عقب الانتخابات التي أجريت في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، والتي اختير فيها ممثلون برلمانيون جدد. ووصف الحالة في ميانمار بأنها مستقرة ولكنها هشة. وأفاد أيضاً بأن سلطات حكومة ميانمار وأونغ سان سو كي، زعيمة الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية الفائزة بالانتخابات، عقدت عدة اجتماعات من أجل التوصل إلى اتفاق يكفل الانتقال السلمي وتهيئة الظروف لإقامة حكومة جديدة ومستقرة. وقال المستشار الخاص أيضاً إن قادة جيش ميانمار أعربوا عن دعمهم للعملية الانتقالية السياسية والتزامهم بعملية الحوار. وأخيراً، أشار إلى الظروف غير المأمونة التي يعيشها السكان الروهينغيا في ولاية راخين، واحتياجهم الإنسانية والمساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للعملية الانتقالية السياسية وتشكيل حكومة جديدة من شأنها أن تسهم في بناء السلام والاستقرار في ميانمار. وحثوا أيضاً جميع الأطراف في ميانمار على مواصلة تعزيز مناخ من الحوار والمصالحة الوطنية من أجل ضمان نجاح العملية. وأعرب بعض الأعضاء عن استعدادهم لمواصلة توسيع علاقتهم مع ميانمار ومواصلة سعيهم لتهيئة بيئة مواتية للمصالحة بين مختلف الفئات العرقية والجماعات المسلحة التي لا تزال موجودة في البلد. وأعرب العديد من أعضاء المجلس أيضاً عن القلق إزاء الأوضاع الإنسانية للسكان الروهينغيا في ولاية راخين، وحثوا السلطات الجديدة في البلد على إيلاء الاهتمام الواجب إلى تلك الحالة، ومعالجة التمييز والتطرف وضمان احترام حقوق الإنسان لجميع المواطنين.

أفريقيا

إيفاد بعثة إلى غرب أفريقيا

في ٤ شباط/فبراير، وبناء على طلب وفود أنغولا وفرنسا والسنغال، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" لمعالجة الحالة السياسية في غرب

أفريقيا. وأفاد وفد السنغال بأن البعثة هي مبادرة مشتركة مع فرنسا وأنغولا، وتشمل زيارات إلى داكار وباماكو وبيساو، بغرض معاينة عمل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل، ولعقد اجتماعات مع الجهات الفاعلة الفاعلة الرئيسية في المجالات السياسية والأمنية في المنطقة. واتفق أعضاء المجلس على مواصلة المشاورات.

غينيا - بيساو

في ٤ شباط/فبراير، وبناء على طلب وفد السنغال، عقد أعضاء المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" للاستماع إلى إحاطة من تايي - بروك زيريهون، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، بشأن الحالة في غينيا - بيساو.

وأفاد الأمين العام المساعد أن غينيا - بيساو تعاني من صراعات سياسية ناجمة عن الانقسام الداخلي بين العديد من المجموعات داخل الحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي، الحزب الحاكم في غينيا - بيساو. وأشار إلى أن برنامج الحكومة رُفض، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، بعد أن صوت ١٥ من أعضاء البرلمان المنتمين للحزب الأفريقي لتحقيق استقلال غينيا وكابو فيردي ضد حزبه. وأشار أيضا إلى أن الحزب الحاكم رد بطرد المنشقين وإدماج مناوئهم في البرلمان، وقد نجح هؤلاء في اعتماد برنامج الحكومة في ٢٨ كانون الثاني/يناير. وأشار إلى أن هذه الاختلافات ولدت توترات داخل الحزب الحاكم وبين الحكومة والمعارضة. وأشار أيضا إلى التوتر المتزايد بين الرئيس ورئيس الوزراء، وقال إن الحالة يمكن أن تسوء إذا استمرت التوترات، على الرغم من أن الجيش ظل محايدا حتى الآن.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء تزايد التوترات السياسية داخل الحزب الحاكم. وسلطت عدة وفود الضوء على سلوك الجيش المتسم بالحذر. وأكد عدد من الأعضاء أن من المهم أن تواصل بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو عملها. واقترح أحد الوفود نص بيان صحفي، لكنه لم يحظ بتوافق الآراء، فسُحب لاحقا.

وفي ١٧ شباط/فبراير، استمع المجلس إلى إحاطة امتثالا للقرار ٢٢٠٣ (٢٠١٥)، أعقبتها مشاورات مغلقة عن الحالة في غينيا - بيساو. وشدد ميغيل تروفوفا، الممثل الخاص للأمين العام لغينيا - بيساو ورئيس مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، في الإحاطة الإعلامية التي قدمها، على أن الحالة السياسية استقرت جزئيا، بيد أنه لا تزال هناك انقسامات وتوترات داخل الحزب الحاكم، فضلا عن خطر التدخل العسكري. وطلب الممثل الخاص أن يوجه المجلس رسالة سياسية واضحة إلى الجهات الفاعلة السياسية في

غينيا - بيساو، بضرورة التوصل إلى اتفاق سياسي وعودة الأوضاع إلى حالتها الطبيعية. وأكد أن التوترات في غينيا - بيساو لا تشجع المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته وتعرض للخطر الإنجازات التي تحققت في مجال بناء السلام.

وفي مشاورات مغلقة، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود التي يبذلها الممثل الخاص. وأيد عدة أعضاء تجديد ولاية بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو واستمرار ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل. وشددت بعض الوفود على ضرورة توثيق التعاون بين لجنة بناء السلام والمجلس في معالجة القضية. وأيدت عدة وفود إيفاد بعثة للمجلس إلى غينيا - بيساو. وتم إبراز الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية الموجودة في البلد. وشدد أحد الوفود على وجوب أن تتوصل الجهات الفاعلة الوطنية إلى حل المشكلة.

واتفق أعضاء المجلس على أن يقدم رئيس مجلس الأمن إحاطة صحفية يعرب فيها عن التأييد للهيئات الإقليمية والممثل الخاص للأمن العام، ويشيد بعمل بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في غينيا - بيساو، ويعرب عن القلق إزاء التوترات السياسية ويهيب بالجهات الفاعلة الداخلية أن تسعى لإيجاد حلول عن طريق الحوار، بينما يدعو القوات المسلحة إلى عدم التدخل في الحياة السياسية.

وفي ٢٦ شباط/فبراير، قدم الأعضاء مشروع قرار لينظر فيه المجلس بشأن تجديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لفترة ١٢ شهرا. واعتمد مشروع القرار ذاك بالإجماع بوصفه القرار ٢٢٦٧ (٢٠١٦).

السودان

في ٤ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للاستماع إلى التقرير الفصلي المقدم من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٩١ (٢٠٠٥) بشأن السودان، عن أعمال اللجنة في الفترة من ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦. واتفق معظم أعضاء المجلس على الاعتراف بتحسين التعاون بين حكومة السودان وفريق الخبراء المعني بالسودان، وشجعوا الطرفين على مواصلة تعزيز الحوار والتعاون بينهما.

ومع ذلك، رأى أحد أعضاء المجلس أن التقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بالسودان (S/2016/805) يفتقر إلى الموضوعية والتمهيد والكفاءة المهنية. ووافق بعض أعضاء المجلس على تشجيع نشر التقرير النهائي، في حين وافق البعض الآخر على مجرد الإحاطة علماً بمضمونه.

واتفق أعضاء المجلس على الإعراب عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية على أرض الواقع، وأدانوا تجنيد الأطفال في النزاع والهجمات ضد السكان المدنيين في دارفور. ورأى عدد كبير

من الأعضاء أن التحقيقات في الاتجار غير المشروع بالذهب هي عذر لتمديد الجزاءات وأنها قائمة على صلة غير موجودة بين النزاع في دارفور والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وأشار أحد الوفود إلى أنه لن يقبل أي إشارة إلى موضوع الموارد الطبيعية، لأن إدارتها هي من صلاحيات الدول ذات السيادة وحدها وبشكل حصري.

وفي ١٠ شباط/فبراير، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢٢٦٥ (٢٠١٦)، الذي جدد بموجبه الجزاءات وولاية فريق الخبراء المعني بالسودان لفترة إضافية مدتها ١٣ شهرا.

وقال وفد الاتحاد الروسي إنه صوت لصالح القرار بسبب الحاجة إلى تشجيع التوصل إلى حل سياسي للحالة في دارفور، ولكنه شدد على أن الجزاءات ينبغي أن تستخدم على نحو سليم، بدون تسييس، من أجل الضغط على الجماعات المتمردة التي تعارض حكومة السودان وما زالت ترفض الانضمام إلى محادثات السلام التي تُجرى على أساس وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. وأعرب وفد الولايات المتحدة، من جانبه، عن أسفه لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن إضافة أفراد جدد إلى قائمة الجزاءات منذ عام ٢٠٠٦. وقال وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية إنه انضم إلى توافق الآراء، ولكنه مضطّر إلى تأكيد الحق السيادي للبلدان في الإدارة السيادية للموارد الطبيعية، وفقا لقرار الجمعية العامة ١٨٠٣ (د-١٧) لعام ١٩٦٢. وقام وفد السودان، الذي شارك عملا بالمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، بدعوة فريق الخبراء إلى إبقاء تحقيقاته مقتصرة على ما هو منصوص عليه في القرار ١٥٩١ (٢٠٠٥).

جنوب السودان

في ١٩ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة أعقبتها مشاورات مغلقة عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وعن الجزاءات التي فرضها المجلس على جنوب السودان. وكان رئيس اللجنة المشتركة للرصد والتقييم، فيستوس موغاي (في أديس أبابا)، ونائب الممثل الخاص للأمين العام (الشؤون السياسية) للبعثة، مصطفى سوماريه (في جوبا)، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان شيمونوفيتش (في غوما، جمهورية الكونغو الديمقراطية) قد شاركوا أيضا عن طريق التداول بالفيديو.

وبحث مسؤولو الأمم المتحدة المشاركون في الجلسة الحالة من منظور اختصاصاتهم ولاحظوا أنه على الرغم من وقف إطلاق النار المعلن، فقد انتشر العنف إلى عدة ولايات في جنوب السودان، وأن الحالة الإنسانية المتدهورة يمكن أن تعزى إلى الأطراف في النزاع، لأسباب منها القيود المفروضة على وصول وكالات المعونة الإنسانية وانتهاكات اتفاق مركز

القوات المبرم بين البعثة وحكومة جنوب السودان. وشددوا على أهمية إحراز تقدم في تشكيل الحكومة الانتقالية وفقا للأحكام المحددة في اتفاق حل النزاع في جمهورية جنوب السودان؛ وأعربوا عن القلق إزاء الإجراءات الإدارية للحكومة، من قبيل التنظيم الجديد للإقليم ليصبح مؤلفا من ٢٨ ولاية؛ وأعربوا عن رأي مفاده أنه ثمة أزمة إنسانية وسياسية واقتصادية وإنمائية جارية في جنوب السودان؛ وذكروا الأطراف بأنها لا يمكن أن تتجاهل أحكام الاتفاق؛ وشددوا على دور المجلس وبعثة الأمم المتحدة في إطار النزاع.

وطلب السيد موغاي والسيد سوماريه والسيد شيمونوفيتش في بيانهم، بصيغ متنوعة، أن يقوم المجلس، كبادرة دعم، بالإشارة بشكل لا لبس فيه إلى أن الاتفاق لا يوفر حولا لجميع المشاكل في جنوب السودان، وإنما هو أساس لتيسير النوايا التوفيقية من جانب الأطراف؛ وأن المجلس ينبغي أن يشدد على الحاجة الملحة إلى استكمال الترتيبات الأمنية، بالنظر إلى اعتزام زعيم الحركة الشعبية لتحرير السودان المعارضة/الجيش الشعبي، ريك مشار، الذهاب إلى جوبا للانضمام إلى الحكومة الانتقالية للوحدة الوطنية وذلك فقط عندما يتم استيفاء الشروط المنصوص عليها بإنشاء قوات أمن للمعارضة في العاصمة؛ وتقديم الدعم إلى الاتحاد الأفريقي في إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان، مع الإدانة أيضا لجميع أشكال العنف التي تنخرط فيها أطراف النزاع في جنوب السودان. وأعربوا عن ثقتهم في أن الحكومة الانتقالية، بمجرد إنشائها، ستعمل على وضع حد للعنف وانعدام الأمن الغذائي، وأعربوا عن تفاؤلهم الحذر بالخطوات الصغيرة التي اتخذتها الحكومة والمعارضة من أجل تنفيذ الاتفاق.

وأعطيت الكلمة لنائب الممثل الدائم لجنوب السودان لدى الأمم المتحدة، جوزيف موم مجاك نغور مالوك، الذي أعاد التأكيد على التزام حكومة الرئيس سلفا كير بوقف إطلاق النار المعلن وتنفيذ الاتفاق. وطلب الدعم لإنشاء ثكنات جديدة خارج جوبا لإيواء القوات المعارضة التي ستأتي إلى العاصمة. بموجب الاتفاق، وأشار إلى أن جنوب السودان يحتاج من الأمم المتحدة المساعدة لا الجزاءات، لأن هذه الأخيرة لا تسهم إلا في المزيد من المواجهات.

وخلال المشاورات المغلقة، أعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء التأخير في تنفيذ الاتفاق بسبب القيود المفروضة على عمل البعثة نتيجة للصعوبات في الحصول على المعونة الإنسانية؛ في حين شدد بعض الأعضاء على ضرورة اقتراح جزاءات. وأقر أعضاء آخرون بالمشاكل السياسية والاقتصادية والإنسانية القائمة، ولكنهم رأوا أن من الضروري التأكيد على التطورات الإيجابية، حتى لو كانت تلك التطورات تحدث ببطء، بما في ذلك تنفيذ التدابير الأولية المنصوص عليها في الاتفاق وفيما يتعلق بوقف إطلاق النار، وأوجه التحسن في العلاقات بين جنوب السودان والسودان. واقترح هؤلاء الأعضاء أن يكون المجلس

أكثر استباقية فيما يتعلق بجنوب السودان وأن يتوخى الحذر بشأن الجزاءات، التي، إذا ما نفذت، يمكن أن تؤدي إلى نتائج عكسية ولن تساعد على تسوية الوضع. واتفق الجميع الجميع على الدعوة إلى إنهاء العنف وحث المجتمع الدولي على دعم الحكومة الانتقالية، حال حال تشكيلها.

وفي ١٩ شباط/فبراير أيضاً، أصدر المجلس بياناً صحفياً يدين بأشد العبارات أعمال العنف التي ترتكبها عناصر من الشلك والدينكا، والتي اندلعت في موقع حماية المدنيين في ملكال، بجنوب السودان، تاركة أكثر من ١٨ قتيلاً و ٥٠ جريحاً.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في ٩ شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ٢٢٦٤ (٢٠١٦) الذي زاد عدد موظفي السجون المعارين إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى من ٤٠ إلى ١٠٨.

بوروندي

في ١٠ شباط/فبراير، وبناء على طلب وفد فرنسا، عقد أعضاء المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" للاستماع إلى إحاطة من المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع نشوب النزاعات، بما في ذلك في بوروندي، جمال بن عمر، بشأن الحالة في بوروندي. وفي الإحاطة التي قدمها المستشار الخاص، أشار إلى الزيارة التي قام بها أعضاء مجلس الأمن إلى بوروندي يومي ٢١ و ٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، والقرار المتخذ في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي، المعقودة يومي ٣٠ و ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، بإيفاد وفد رفيع المستوى إلى ذلك البلد وعدم نشر البعثة الأفريقية للوقاية والحماية في بوروندي.

ورأى المستشار الخاص أن زيارة المجلس إلى البلد كانت لها نتائج إيجابية وأدت إلى زيادة استعداد الرئيس البوروندي لاتخاذ الخطوات اللاحقة في عملية الوساطة من أجل الحوار بين الأطراف البوروندي على الصعيد الوطني والدولي. وقال إنه يعتقد أنه من غير المحتمل أن تمنح حكومة بوروندي موافقتها على نشر عملية لحفظ السلام من جانب قوات الاتحاد الأفريقي أو الأمم المتحدة، ولكنه أشار إلى أنها قد توافق على إنشاء قوة شرطة أو قوة استشارية من أجل التعاون مع أجهزة الأمن الوطنية ولأغراض التدريب. وشدد المستشار الخاص على ضرورة إعطاء دفعة جديدة للعملية السياسية.

وأقر أعضاء المجلس بجهود الوساطة التي يبذلها رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، باسم جماعة شرق أفريقيا وقيادة الاتحاد الأفريقي، في إطار القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥) المؤرخ ١٢ من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وأعربوا عن تأييدهم لها. كما أحاطوا علما بالبيان الصادر عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، على مستوى رؤساء الدول والحكومات، والذي قرر فيه عدم نشر البعثة الأفريقية للوقاية والحماية في بوروندي والإذن بإرسال وفد رفيع المستوى. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء التصاعد المستمر لحالة انعدام الأمن في البلد. وأخيرا، أعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها المستشار الخاص ولتعزيز فريقه القطري في إطار القرار ٢٢٤٨ (٢٠١٥).

الصحراء الغربية

في ١٠ شباط/فبراير، وبناء على طلب وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية، متصرفا بصفته الوطنية، عقد المجلس مشاورات مغلقة في إطار البند المعنون "مسائل أخرى" بهدف استعراض الحالة المتعلقة بالصحراء الغربية.

واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية بشأن الأعمال التحضيرية لزيارة الأمين العام إلى المنطقة، المقرر إجراؤها في الأسبوع الأول من آذار/مارس ٢٠١٦.

وعقد المشاركون العزم على المساهمة، بدعم من الطرفين، في إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين للمسألة التي ظلت على جدول أعمال المجلس منذ أربعة عقود. وأشار بعض أعضاء المجلس أيضا إلى الولاية المحددة في القرار ٦٩٠ (١٩٩١) بشأن عقد استفتاء لتقرير المصير. وسعت المشاورات إلى تقديم دعم المجلس للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الشخصي للصحراء الغربية، كريستوفر روس.

مالي

في ١٢ شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين الهجوم الإرهابي المعقد ضد معسكر كيدال التابع لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، الذي أودى بحياة ستة من أفراد حفظ السلام من غينيا وإصابة عدة أشخاص آخرين. وأعرب البيان الصحفي عن التعازي لأسر الضحايا ودعا حكومة مالي إلى التحقيق في الحادث. وعلاوة على ذلك، أدان أعضاء المجلس جميع أعمال الإرهاب وشددوا على ضرورة تقديم الأشخاص الذين يرتكبون هذه الأعمال الإرهابية المشينة، والذين ينظمونها ويمولونها ويعرفونها، إلى العدالة. وأشاروا أيضا إلى أن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام والمصالحة في مالي

وتكثيف الجهود الرامية إلى التغلب على التهديدات غير المتناظرة سيسهم في تحسين الحالة الأمنية في جميع أنحاء مالي.

الصومال/إريتريا

في ١٨ شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة إحاطة للاستماع إلى عرض من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، رافائيل راميريز، امثالا لأحكام القرار ١٨٤٤ (٢٠٠٨). وأبرز رئيس اللجنة، في عرضه، الجوانب ذات الصلة من تقرير فريق الرصد المعني بالصومال وإريتريا. وأفاد بأنه على الرغم من التقدم الذي أحرزته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والجيش الوطني الصومالي، فإن جماعة حركة الشباب الإرهابية ما زالت تشكل تهديدا للبلد والمنطقة. وكانت الإدارات الإقليمية المؤقتة قد واجهت مشاكل في السيطرة على الأقاليم التي حُررت مؤخرا من وجود حركة الشباب، الأمر الذي أدى إلى تصاعد التوترات والتراعات بين الجماعات المحلية. ولا تزال إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية هشة للغاية، ولا سيما في المناطق التي فرضت فيها حركة الشباب حصارا لمنع وصول كل من الإمدادات الإنسانية والبضائع التجارية من خلال اعتقال وقتل المدنيين وتدمير السلع.

وفيما يتعلق بإريتريا، شدد رئيس اللجنة على أن فريق الرصد لم يجد أي دليل على أن حكومة إريتريا قدمت الدعم إلى حركة الشباب. وفي حين أن فريق الرصد قد تواصل مع حكومة إريتريا في عدة مناسبات، فإن التعاون يمكن أن يكون عموما أفضل بكثير. وشدد أيضا على ضرورة أن تستعرض اللجنة التغيرات في الحالة الأمنية في القرن الأفريقي، بهدف تعزيز فعالية الجزاءات الحالية فيما يخص الصومال وإريتريا.

وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء استمرار وجود حركة الشباب في الصومال والمنطقة. كما أدانوا هجمات الجماعة الإرهابية على السكان المدنيين وعلى قوات البعثة والقوات المسلحة في الصومال. واقترحت عدة وفود أن إعادة بناء الدولة الصومالية ينبغي أن يقودها الصوماليون ودعوا حكومة الصومال إلى تعزيز مراقبة وإدارة المناطق المحررة من حركة الشباب. وأعرب أحد الوفود عن اعتقاده بأن المجلس لا يساعد الصومال على توجيه مواردها الطبيعية نحو التعمير الوطني، وذلك على سبيل المثال، من خلال دفع تكاليف الجيش الوطني الصومالي.

ورحبت عدة وفود بالإعلان عن نموذج انتخابي لعام ٢٠١٦ وحثوا حكومة الصومال الاتحادية على العمل جنبا إلى جنب مع الإدارات الإقليمية لضمان نجاحه. وأعرب

عدة أعضاء عن قلقهم إزاء الروابط الممكنة بين حركة الشباب وجماعة بوكو حرام وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ واقترح أحد أعضاء المجلس تنظيم اجتماع مشترك بين لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارات ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١) و ٢٢٥٣ (٢٠١٥) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط به من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم إزاء التوتر بين حكومة الصومال الاتحادية والإدارات الإقليمية فيما يتعلق بإدارة الموارد الطبيعية. ودعت عدة وفود حكومة إريتريا إلى التعاون مع فريق الرصد، في حين أعرب أحد الوفود عن خيبة أمله لأنه رغم الحالة الأمنية الهشة في القرن الأفريقي، والتهديد المتزايد من تنظيم الدولة الإسلامية، والحاجة إلى العمل من أجل العلاقات الجيدة بين جميع الأمم في المنطقة، فإن بعض البلدان تصر على رؤية الجزاءات ضد إريتريا باعتبارها غاية في حد ذاتها، وليس كوسيلة لإيجاد حل سياسي دائم للتراع وتوفير الاستقرار في البلد.

أوروبا

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا

في ٢٩ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة مفتوحة للاستماع إلى عرض من فرانك فالتر شتاينماير، الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووزير خارجية ألمانيا، الذي حدد، في إطار العرض الذي قدمه، أولويات مكتبه.

وقال الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إن التطورات التي شهدها أوكرانيا قد بينت مدى الأهمية القصوى للمنظمة عندما يتعلق الأمر بضم القوى من أجل صون السلم والأمن الدوليين. وأثنى على بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة للمنظمة، وأعرب عن اعتقاده الراسخ بأن تنفيذ اتفاقات مينسك هو السبيل الوحيد نحو التوصل إلى حل سياسي مستدام. وفيما يتعلق بـناغورنو - كاراباخ، شدد على أهمية تكثيف الجهود المبذولة في إطار مجموعة مينسك التابعة للمنظمة في الحد من الخسائر البشرية والتوصل إلى حل دائم. وشدد على الحاجة إلى تعزيز تدابير بناء الثقة في ما بين الدول المشاركة الأعضاء في المنظمة من أجل تحقيق نجاح أفضل في منع الأزمات والحد من المخاطر. ودعا أيضا المجتمع الدولي إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لمسألة الهجرة وإلى إحراز تقدم في مكافحة التمييز والعنصرية وكره الأجانب والتعصب.

وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل بناء السلام والاستقرار في المنطقة، في إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب معظم أعضاء المجلس عن تأييدهم للأولويات التي حددتها ألمانيا. وذكر العديد من أعضاء المجلس أن اتفاقات مينسك تظل الأساس المتفق عليه للتوصل إلى حل سلمي للحالة في أوكرانيا، وأشاروا إلى إقرار مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، على نحو ما طلبه المجلس في قراره ٢٢٠٢ (٢٠١٥).

بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

في ٢٩ شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة إحاطة امتثالا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) من أجل الاستماع إلى عرض قدمه ظاهر طنين، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، على أساس القرارات ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩). وأشار المقرر الخاص، في العرض الذي قدمه، إلى الاستقطاب السياسي في كوسوفو وأثره على عمل برلمان كوسوفو ومؤسسات البلد الأخرى. وشدد أيضا على ضرورة استمرار النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مما يساعد، في رأيه، على نزع فتيل التوترات السياسية. وأشار إلى أن احترام حقوق الإنسان الأساسية كان يعوزه الاتساق، إذ إنه يتأثر بالتوترات السياسية في ما بين الطوائف. وأضاف أن القوانين والبرامج الرامية إلى حماية حقوق الأقليات العرقية والدينية، وضمان حماية التراث الثقافي لا تزال تمثل مجالات تبعث على القلق، وكذلك الشأن بالنسبة لتنفيذ حقوق الملكية ومحدودية فرص حصول المرأة على هذه الحقوق.

وأوضح المقرر الخاص الحاجة الملحة إلى بناء القدرات المؤسسية في كوسوفو، بغية مجابهة التحديات التي تطرحها نزعة التطرف والتشدد، وتدريب الإرهابيين وتمويلهم، وما يرتبط بذلك من اتجار بالبشر والأسلحة.

وشارك إيفيكا داتشيتش، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية صربيا، في الاجتماع على أساس المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وأكد، في سياق بيانه، أن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة لا يزال ضروريا لتهيئة الظروف اللازمة لإيجاد حل دائم ومستدام في المنطقة. وأضاف أن التطرف الديني، وكذلك العناصر الإرهابية والمتطرفة المتشددة، هي عوامل مثيرة للقلق. وأكد أن إيجاد حل سياسي يمثل أولوية وطنية لصربيا، ولكن يجب أولاً أن تتم المصالحة؛ ولذلك فإن بلغراد تشارك بنشاط في حوار رفيع المستوى مع بريشتينا يتولى الاتحاد الأوروبي تسييره.

وشاركت السيدة فلورا تشيتاكو أيضا في الجلسة، على أساس المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس. وشددت في بيانها على أن كوسوفو دولة مستقلة. وفيما يخص الطائفة الصربية في كوسوفو، شددت على أنها ممثلة تمثيلا كاملا وأنه يجري اتخاذ تدابير لدعم تلك الطائفة. وأشارت أيضا إلى أن تطبيع العلاقات في المنطقة قد اكتسب زخما جديدا، وأن المصالحة لن تكون ممكنة إلا عندما تقرر صربيا بالجرائم المرتكبة.

وأعرب معظم أعضاء المجلس عن ضرورة زيادة عدد الحوارات الرفيعة المستوى بين بلغراد وبريشтина التي يتولى الاتحاد الأوروبي تسييرها، حيث لم تُجر سوى دورة واحدة خلال الفترة المذكورة. وشددوا أيضا على ضرورة تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في آب/أغسطس ٢٠١٣ في بروكسل، وأعربوا عن قلقهم إزاء أعمال العنف والترهيب في برلمان كوسوفو. وتمت دعوة جميع الجهات الفاعلة السياسية إلى الامتناع عن اللجوء إلى العنف. وأعيد تأكيد الدعوة إلى إنشاء رابطة/تجمع للبلديات ذات الأغلبية الصربية كشرط أساسي لتحسين حياة السكان الصرب في كوسوفو، ونالت هذه الدعوة تأييد معظم أعضاء المجلس. وأعربت البلدان الأوروبية والبلدان التي تعترف بكوسوفو عن ترحيبها بالتوقيع على اتفاقات تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. وأشار أحد الوفود إلى أن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب هو غاية في حد ذاته ويؤدي إلى دمج كوسوفو في عملية الاستقرار والانتساب، ولكنه لا يشكل سابقة، ولا يعني دمج الإقليم في عملية توسيع الاتحاد الأوروبي.

وأشاد معظم الأعضاء بكون الخطوات اللازمة قد اتخذت في هولندا لاستضافة مكتب المدعي العام المتخصص والدوائر المتخصصة المكلفة بالمحاكمة على الجرائم التي ارتكبت أثناء الحرب. وإضافة إلى ذلك، دعوا إلى ضرورة أن تصبح قادرة على أداء مهامهما في أقرب وقت ممكن. وأعرب جميع أعضاء المجلس عن تأييدهم للجهود الجارية التي تبذلها البعثة.

المسائل المواضيعية

جماعة بوكو حرام

في ٢ شباط/فبراير، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه الهجمات الإرهابية التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام بحق سكان دالوري، في شمال شرق نيجيريا، في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

أساليب عمل هيئات مجلس الأمن الفرعية

في ١١ شباط/فبراير، نظم رئيس مجلس الأمن مناقشة بشأن أساليب عمل هيئات المجلس الفرعية، ولا سيما لجان الجزاءات. وفي سياق تلك المناقشة، استمع المجلس إلى إحاطات إعلامية قدمها أولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة (البلد الذي يجرى برعايته الاستعراض الرفيع المستوى لجزاءات الأمم المتحدة في عام ٢٠١٥)، وكارلوس أولغوين سيغاروا، نائب الممثل الدائم لشيلى لدى الأمم المتحدة، الذي تكلم بالنيابة عن الممثل الدائم لشيلى لدى الأمم المتحدة والرئيس السابق للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار واللجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وتولى رئاسة المناقشة رئيس مجلس الأمن.

وأكد الممثل الدائم للسويد ضرورة أن تكون الجزاءات جزءاً من استراتيجية سياسية أوسع؛ ولذلك ينبغي العمل على توطيد العلاقة بين رؤساء اللجان وبين البلدان التي تصوغ القرارات (القائمة بعملية الصياغة) والأمانة العامة. وشدد أيضاً على ضرورة وضع معايير واضحة لرفع الجزاءات، وكذلك ضرورة تجنب الآثار غير المقصودة للجزاءات أو تقليلها إلى أدنى حد ممكن. وفي الوقت نفسه، قال إن من المستصوب تحسين التفاعل بين اللجان والبلدان المتضررة من الجزاءات من خلال إقامة حوار نشط، وكذلك من خلال مزيد من الزيارات الميدانية والتقارير والاستعراضات الرفيعة المستوى.

وأشار الممثل الدائم للسويد إلى ضرورة تقديم تقارير اللجان في جلسات مفتوحة، مشدداً على أهمية عقد اجتماعات مشتركة بين تلك اللجان وبين الأفرقة العاملة ذات المجالات الجغرافية أو المواضيعية المشتركة. وأكد أيضاً ضرورة توخي الشفافية في عملية تعيين رؤساء الهيئات الفرعية واقتراح أن تتم التعيينات في أقرب وقت ممكن من أجل تيسير إعداد الرؤساء المقبلين.

وقدم نائب الممثل الدائم لشيلى قائمة بالتدابير التي يمكن اتخاذها لتحسين عمل لجان الجزاءات. فأولاً، اقترح أن يتم إصدار مذكرات للمساعدة على التنفيذ فيما يتعلق بقوائم الجزاءات. وثانياً، أشار إلى ضرورة تعزيز مراعاة الأصول الواجبة، ولا سيما فيما يتعلق بدور أمين المظالم. وثالثاً، اقترح أن يقدم رؤساء اللجان تقاريرهم في جلسات مفتوحة وأن يصدرُوا نشرات صحفية عند الاقتضاء. وسلط الضوء أيضاً على ضرورة تعزيز العلاقة بين اللجان وبين غيرها من كيانات الأمم المتحدة في الميدان.

وشدد العديد من أعضاء المجلس على الحاجة إلى تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وأكد عدد كبير من الوفود ضرورة تحسين الإجراءات القانونية الواجبة والشفافية في الهيئات الفرعية، وتشجيع زيادة مشاركة البلدان المتضررة والبلدان المجاورة لها على السواء. وشددت الوفود أيضا على أهمية العمل الذي يضطلع به أعضاء المجلس المنتخبون العشرة، وأيدت التعجيل بتعيين رؤساء الهيئات الفرعية. ودعت مجموعة من الوفود إلى زيادة التنسيق في ما بين الهيئات الفرعية التابعة للمجلس، وإلى وضع معايير واضحة لرفع الجزاءات.

وأعرب عدد من الأعضاء عن أملهم في أن يتم تحسين إعداد رؤساء الهيئات الفرعية، وأن يتم تعيينهم مسبقا. وأعرب أحد الأعضاء عن أسفه لأن النظام الداخلي للمجلس، الذي ينص على وجوب أن تتخذ جميع القرارات بتوافق الآراء، جعل من المستحيل على رؤساء الهيئات الفرعية التصرف بطريقة مبتكرة؛ وأشار أيضا إلى الصعوبة التي ينطوي عليها العمل في ظل التعرض لـ ١٥ من حقوق النقض. وأكدت عدة وفود ضرورة تشجيع مزيد من التنسيق بين رؤساء لجان الجزاءات وبين القائمين على الصياغة. وأشار أحد الوفود أن الجلسات المفتوحة للجان الجزاءات لا تسهم بالضرورة في زيادة الكفاءة. وذكر الوفد نفسه أن معايير كل لجنة هي معايير فريدة ومحددة وأنه لا ينبغي إضفاء صفة الشمولية عليها. وأضاف أنه على استعداد لمناقشة جدوى آلية من قبيل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، لتقييم أداء نظم الجزاءات.

وبناء على طلب رئيس مجلس الأمن، دُعيت وفود البلدان الخاضعة للجزاءات للمرة الأولى إلى المشاركة وتقديم وجهات نظرها، وذلك لأن آراء البلدان المتضررة بدرجات متفاوتة من تطبيق تلك الجزاءات تعتبر ضرورية من أجل التحديد النزيه لسياق ذلك البند الهام من بنود المناقشة، مع القضاء، في الوقت نفسه، على ازدواجية المعايير والتحييز قدر الإمكان. وفي هذا الصدد، شاركت وفود كل من إريتريا، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية إيران الإسلامية، والسودان، وكوت ديفوار، وليبيا، في الجلسة بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، بوصفها بلدانا متضررة من نظم جزاءات مجلس الأمن.

ورأى أحد الوفود أن يتم وضع معايير واضحة لرفع الجزاءات واستعراض تلك المعايير بانتظام، في ضوء الاستراتيجية السياسية العامة. وذكر أيضا ضرورة أن يقدم الأمين العام تقريرا عن الآثار الإنسانية لتدابير الجزاءات. وشدد وفد آخر على أن الجزاءات، لو طبقت تطبيقا فعالا دون أضرار جانبية، يمكن أن تسهم في السلم والأمن الدوليين. واشتكى العديد من الوفود من ملاقات صعوبات في الحصول على تقارير أفرقة الخبراء المعروضة على بقية

أعضاء المنظمة. وانتقدت وفود أخرى افتقار أفرقة الخبراء إلى الشفافية والحياد. وأشار أحد الوفود إلى ضرورة أن تتقيد تقارير أفرقة الخبراء تقيدا صارما بالولايات المنصوص عليها في القرارات ذات الصلة. وأكدت عدة وفود أهمية الزيارات التي يقوم بها رؤساء اللجان إلى البلدان المتضررة.

ونتيجة لتلك المناقشة، اعتمد المجلس، في ٢٢ شباط/فبراير، مذكرة من رئيس مجلس الأمن بشأن أعمال هيئات المجلس الفرعية (S/2016/170).

صون السلام والأمن الدوليين: احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده

في ١٥ شباط/فبراير عقد المجلس مناقشة مفتوحة معنونة ”احترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده بوصفه عنصرا أساسيا في صون السلام والأمن الدوليين“. ورأست الجلسة وزيرة خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية، ديلسي إلويثا رودريغيس غوميس، وشارك فيها ممثلو ٦٩ من الدول الأعضاء ومراقبون ومنظمات دولية.

وأكد الأمين العام أنه بالنسبة لملايين الناس الذين يعيشون في فقر مدقع ويقاسون ويلات الحرب، فضلا عن العدد الذي لا يحصى من الأشخاص الذين انتهكت حقوقهم وأهملت بطرق أخرى، ما زال يصعب تحقيق المثل العليا والتطلعات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. واستشهد باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ كمثالين على قدرة الدول على التغلب على الانقسامات والنهوض بالرؤية المكرسة في الميثاق.

وأكدت جميع الدول الأعضاء من جديد صلاحية مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك ضرورة احترام المبادئ التي ينص عليها كلاهما والامتثال لها. وأشارت عدة وفود إلى أن العديد من المبادئ الأساسية الواردة في الميثاق، بما في ذلك المساواة في السيادة، ووفاء الدول بالتزاماتها بحسن نية، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها، تُنتهك بصورة متكررة في العلاقات الدولية، مما يفضي إلى تأثير سلبي على السلام والأمن الدوليين. ووفقا لما ذكرته عدة وفود، يمثل احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، فضلا عن احترام حقوق الإنسان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، جنبا إلى جنب مع تعزيز السلام والتنمية، عناصر ينبغي أن تكون جزءا من المناقشة المفتوحة بشأن تنفيذ مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ودور الأمم المتحدة في العلاقات الدولية.

وأكدت وفود أخرى أن ظواهر مثل الإرهاب وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، والتراعات الطويلة الأمد، والأوضاع الاستعمارية المعلقة وعدم الاستقرار في مناطق واقعة في الشرق الأوسط وأفريقيا هي نتاج لقيام بعض البلدان بتطبيق نهج تتعارض تماما مع المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في معايير القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأشارت عدة وفود إلى أن التحديات التي تواجه البشرية اليوم تكتنفها صعوبات وتعقيدات تقتضي اتخاذ إجراءات حاسمة من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك المجلس، لكي يتسنى للدول الأعضاء التعاون في وضع نهج متعدد الأطراف يمكنها من التصدي لتلك التحديات في إطار مبادئ الميثاق ومقاصده، التي يتعين أن تنطبق على جميع الدول والمنظمات والأفراد، نظرا لأن تفسير هذه المبادئ والمقاصد أو تنفيذها بصورة جزئية يمكن أن يؤدي إلى حالات تبتعد بها تماما عن هدف الميثاق المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين.

وكررت بعض الوفود التأكيد على أن نجاح المنظمة يكمن في قدرتها على تنفيذ أحكام الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة، المتعلقة بتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، أكثر مما يكمن في تنفيذ الإجراءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق، التي يعتبر تنفيذها أكثر صعوبة وتكلفة ويجب أن ينظر إليها باعتبارها وسيلة لإنهاء النزاع وليست غاية في حد ذاتها. وفي هذا الصدد، شددت عدة دول على ضرورة إعطاء الأولوية للوسائل السلمية لتسوية المنازعات، بما فيها المساعي الحميدة للأمين العام، والوساطة، وجمع المعلومات من قبل لجان البحوث وتقديم طلبات للحصول على فتاوى من محكمة العدل الدولية. وشددت بعض الوفود على أن صون السلام والأمن الدوليين ليس الهدف الوحيد المكرس في الميثاق، ولاحظت في هذا الصدد أن حقوق الإنسان لا يمكن فصلها عن التقدم والتنمية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي.

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

في ٢٦ شباط/فبراير، اجتمع المجلس في مشاورات مغلقة لمناقشة تعيين المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين.

وفي ٢٩ شباط/فبراير، اتخذ المجلس القرار ٢٢٦٩ (٢٠١٦) بأغلبية ١١ صوتا مؤيدا، وغياب أية أصوات معارضة وامتناع ٤ أعضاء عن التصويت، مما أسفر عن تعيين سيرج براميرتز مدعيا عاما للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين. وامتنع عن التصويت كل من الاتحاد الروسي وأنغولا والسنغال ومصر. ولاحظت وفود كل من أنغولا والسنغال ومصر في مداخلتهما أن ترشيح السيد براميرتز يقوض مبدأ التوزيع

الجغرافي العادل، إذ سيصبح الآن رئيس الآلية ومدعيها العام ورئيس قلمها جميعا من بلدان أعضاء في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ومن جانبه، أوضح وفد الاتحاد الروسي أنه لا يؤيد اقتراح الأمين العام فيما يتعلق بالتعيينين في وظيفتي الرئيس والمدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، وأعرب عن شواغل جدية للغاية إزاء اختيار المرشحين، اللذين كانا يشغلان منصبتين في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ولذلك فقد امتنع عن التصويت. وأعرب الوفد عن عدم ارتياحه لعدم فعالية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لا سيما التأخير المتكرر في وفائها بالمواعيد النهائية التي كان يحددها المجلس، بما في ذلك الموعد النهائي الذي حدده المجلس في قراره ١٩٦٦ (٢٠١٠)، ومؤداه أن إغلاق المحكمة كان ينبغي أن يتم بحلول ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

في ٢٣ شباط/فبراير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بعنوان "بناء السلام بعد انتهاء النزاع: استعراض هيكل بناء السلام". وفي سياق المناقشة، تم الاستماع إلى بيانات أدلى بها كل من ماشاريا كاماو، الممثل الدائم لكينيا لدى الأمم المتحدة ورئيس لجنة بناء السلام؛ وأولوف سكوغ، الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة والرئيس السابق للجنة بناء السلام؛ وغيرت روزنتال، رئيس فريق الخبراء الاستشاري المعني باستعراض عام ٢٠١٥ لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. وترأس المناقشة رئيس مجلس الأمن.

وشدد السيد كاماو في بيانه على أن البلدان الخارجة من النزاع تحتاج تمويلًا مستدامًا لفترات طويلة من الزمن. ومن جهته، شدد السيد سكوغ على حاجة لجنة بناء السلام إلى اعتماد أساليب عمل أكثر مرونة وشفافية، وتحسين شراكاتها مع الجهات الفاعلة الإقليمية ودون الإقليمية. وشدد السيد روزنتال على ضرورة تناول بناء السلام بوصفه عملية شاملة تركز على منع نشوب النزاعات.

وشاركت في المناقشة وفود من ٥٤ بلدا، إلى جانب ممثلين عن الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول الأمريكية، والكرسي الرسولي. وشدد العديد من الوفود على أن معالجة الأسباب الجذرية للنزاع ينبغي أن تكون مسألة ذات أولوية بالنسبة للأمم المتحدة. كما أشارت وفود عديدة إلى ضرورة بناء ثقافة الوقاية داخل الأمم المتحدة. وتحدثت وفود أخرى عن ضرورة النظر إلى بناء السلام على أنه سلسلة متصلة تتراوح بين منع نشوب النزاع وحفظ السلام والتعمير بعد انتهاء النزاع. ورأت وفود عديدة أيضا أن تمويل أنشطة بناء السلام يجب أن يكون مستداما ويمكن التنبؤ به. وشددت بعض الوفود على

أن مدة أنشطة بناء السلام قد تختلف باختلاف كل بلد وكل حالة، ولذا يجب تجنب العمليات والجدول الزمني الصارمة. وشددت وفود أخرى على أن التحدي الرئيسي لا يقتصر على الافتقار إلى الموارد، بل يشمل أيضا الافتقار إلى التنسيق فيما بين كيانات الأمم المتحدة من أجل معالجة الطبيعة المعقدة للتراعات، وتجنب تداخل الولايات، ومنح الموارد وكفالة مساءلة وكالات منظومة الأمم المتحدة ضمن إطار بناء السلام في منطقة بعينها.

ووجهت بعض الوفود الانتباه إلى الجوانب الفنية والسياسية التي تنطوي عليها عمليات بناء السلام، وشددت على أهمية مراعاة الواقع السياسي في الميدان، والآليات السياسية المحلية والديناميات والقدرات السياسية على الصعيد الوطني، وبالتالي تجنب قصر بناء السلام على إعطاء الأولوية لتنفيذ الاستراتيجيات التشغيلية الصرفة ذات الطابع الفني، مثلما كان الأمر في حالات أخرى جرى فيها بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وأبرزت عدة وفود ضرورة أن تمسك الدولة المضيفة بزمام عملية تحديد وتنفيذ مبادرات بناء السلام. وشدد أحد الوفود على أن بناء السلام ينبغي أن يشمل الجميع: الرجال والنساء والأطفال والأقليات والفئات الضعيفة، وأعضاء الحكومة والمعارضة. وشددت وفود أخرى على أن خطر الارتداد إلى حالة النزاع يشتد كثيرا خلال المراحل المبكرة للانتقال نحو بناء السلام. ودعت عدة وفود إلى إضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام. وشددت عدة وفود أيضا على الحاجة إلى القضاء على الفقر وتعزيز التنمية وتحقيق المساواة بين الجنسين وبناء مؤسسات ومجتمعات شاملة للجميع.

موجز أنشطة الرئاسة

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2010/507)

وفقا للممارسات المعمول بها، وتمشيا مع رغبة جمهورية فنزويلا البوليفارية في أن تظل خاضعة للمساءلة أمام أعضاء المنظمة، عقدت الجلسة الاختتامية برئاسة جمهورية فنزويلا البوليفارية في ٢٦ شباط/فبراير.

وعُرضت الإنجازات الرئيسية التي تم التوصل إليها خلال شباط/فبراير، مع التركيز على تطورات ونتائج المناقشات المفتوحة التي عملت جمهورية فنزويلا البوليفارية على إجرائها. واغتتم الوفد الفرصة للإشارة بالتفصيل إلى مذكرة رئيس مجلس الأمن بشأن عمل الهيئات الفرعية التابعة للمجلس (S/2016/170)، التي كانت نتيجة التبادل المثمر للأفكار بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية المذكورة أعلاه، ولا سيما لجان الجزاءات.

وأشارت عدة وفود إلى المناقشة المواضيعية التي أجريت برئاسة وزيرة خارجية جمهورية فنزويلا البوليفارية بشأن ميثاق الأمم المتحدة وأهميته بوصفه الضامن للسلام والأمن الدوليين. وأشارت بعض الوفود إلى حالات التدخل السافر في الشؤون الداخلية للدول، من خلال دعم تغيير الأنظمة بطرق غير مشروعة أو الفرض العنيف لمعايير ثقافية أو اجتماعية مستوردة. وفي هذا الصدد، أبدى عدد من الأعضاء ملاحظات بشأن جدوى وأهمية مبادئ التسوية السلمية للتراعات، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها.

ورحبت وفود عدة بالمناقشة التي دارت بشأن أساليب عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن وأشادت بما أظهره وفد جمهورية فنزويلا البوليفارية من تصميم ومثابرة في التفاوض حول إصدار مذكرته ونشرها من قبل رئيس مجلس الأمن. وشددت الوفود على أهمية تطبيق المذكرة في الممارسة العملية وأشارت إلى المسؤولية المشتركة التي تقع على عاتق رؤساء الهيئات الفرعية وموظفيها وأمنائها، ولا سيما فيما يتعلق بشفافية العمل والحاجة إلى منظور موضوعي بشأن تعزيز الجزاءات بوصفها أحد الأساليب المتاحة للمجلس بهدف حل التراعات وليس بهدف توقيع العقوبة.

وأبرزت عدة وفود أهمية المناقشة بشأن الاستعراض الجاري لهيكل بناء السلام. وفي هذا الصدد، أكدت على إسهام المناقشة في المفاوضات الجارية بشأن مشروع قرار يتعلق بهذا الموضوع سيعتمده المجلس بالاشتراك مع الجمعية العامة. وأوضحت بعض الوفود أن بناء السلام يجب أن يهدف إلى منع نشوب التراعات المسلحة وتكرار حدوثها واستمرارها، وبالتالي يجب أن يشمل طائفة واسعة من البرامج والآليات السياسية والإنمائية والإنسانية وبرامج وآليات حقوق الإنسان. وذكر عدد كبير من الوفود أيضا أن الحفاظ على السلام هو مهمة مستمرة يضطلع بها قبل النزاع وأثناءه وبعده وتتطلب تعديلات فيما يتعلق بالنهج التقليدية لإزاء بناء السلام.

وأُتاحت الجلسة أيضا لأعضاء المجلس إعادة النظر في بعض المواضيع التي جرى تناولها خلال الجلسات المفتوحة والمغلقة للمجلس، بما في ذلك أبرز المسائل المتعلقة بتلك الولايات، مثل تلك التي نشأت نتيجة ظروف دولية فريدة، وغيرها من المسائل التي طال أمدها ولم تحل. وفي هذا الصدد، شدد عدد كبير من أعضاء المجلس على أهمية المشاورات المتعلقة بقضية فلسطين، لا سيما فيما يتعلق بالمعاناة الإنسانية للشعب الفلسطيني والانتهاكات المستمرة لحقوقه. وفي هذا الصدد، أشارت تلك الوفود إلى الوضع الحرج للقضية الفلسطينية في ضوء

سياسة الاستيطان الإسرائيلية ومصادرة الأراضي الفلسطينية وتدمير المنازل الفلسطينية، مما يؤدي إلى استبعاد إمكانية الحل القائم على وجود دولتين.

وذكرت عدة وفود أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ووقف الأعمال العدائية في الجمهورية العربية السورية كانت ذات أهمية خاصة. وفيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية، حثت عدة وفود الأطراف، سواء كانت سورية أم لا، على المحافظة على التزامها بمواصلة الاجتماعات في جنيف وبدء المفاوضات بين الحكومة السورية والمعارضة، تحت رعاية الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، رأى وفدان أن الجزاءات ليست عقابية بل عملية، وأنها ستسهم في الجهود الجماعية للمجلس الرامية إلى عرقلة قدرة البلد على جمع الأموال، واستيراد التكنولوجيا واكتساب الخبرة التقنية المطلوبة لتطوير برنامجهِ النووي وقذائفه التسيارية.

وأشارت بعض الوفود إلى المشاورات التي أجراها المجلس بشأن بوروندي، وإلى أهمية عدم فرض نظرة ضيقة الأفق للحل السياسي للأزمة بدون التشاور مع حكومة بوروندي.

وأعربت جمهورية فنزويلا البوليفارية عن تقديرها لمساهمة أعضاء المجلس واستعدادهم للعمل معها أثناء رئاستها، وكذلك للمساعدة المقدمة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتضامنها. وفي المقابل، هنأ أعضاء المجلس جمهورية فنزويلا البوليفارية على الأداء الناجح لرئاستها.